قراءة أولية.. بعد انسحاب دول الساحل من الايكواس الدوافع والتداعيات

تشهد منطقة غرب أفريقيا، تحولات جوهرية خلال السنوات الأخيرة، بما في ذلك ظهور نخبة عسكرية جديدة، استطاعت أن تحرك المياه الراكدة بالمنطقة، عقب موجة انقلابات شهدتها الغرب، ناهيك التغييرات السياسية الجذرية التي أطاحت ببعض الأنظمة الراسخة في الغرب، والدفع نحو إعادة تشكيل وصياغة التحالفات الإقليمية والدولية في الإقليم.

في ٢٨ يناير ٢٠٢٤، استفاق العالم علي خبر انسحاب دولتا، بوركينا فاسو ومالي والنيجر، من المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا " إيكواس"، المنظمة الإقليمية التي تضم ١٥ عضوًا، والتي تأسست عام١٩٧٥ ، وتستعد موسكو لتكون عرابة التحالف الجديد بدلًا من باريس.

وصدرالبيان مشترك بين المجالس العسكرية الحاكمة في كل من النيجر ومالي وبوركينافاسو، وتضمن البيان :" قررنا بسيادة كاملة الانسحاب الفورى من المجموعة الأقتصادية لدول غرب أفريقيا "إيكواس"، هذه الكتلة ابتعدت عن قيم المنظمة وآبائها المؤسسين والوحدة الأفريقية".

وقد تجلي ذلك في انخراط روسيا فى المنطقة التي تعد حليفًا جديدًا بترحيب أفريقي علي حساب باريس الحليف التقليدي لدول لساحل وغرب أفريقيا، فتراجع واضح للنفوذ الفرنسي في المنطقة، فنجد دعم روسي عبر ذراعها الأمنية والعسكرية عقب الانقلابات التي شهدتها غرب أفريقيا، إضافة إلي التحولات الجوهرية في المعادلة الأمنية الإقليمية منذ تحالف الجديد وانسحابهم من الإيكواس.

فنجد أمام تساؤلات كثيرًا حول التغييرات الجذرية و الجوهرية التي تشهدها المنطقة، مستقبله في ضوء انسحابهم من الإيكواس والبديل عن المنظمة ومن وراء تلك التغييرات ، وانعكاسات ذلك علي أمن المنطقة واستقرارها خلال المرحلة القادمة.

أسباب الانسحاب

يأتي قرار انسحاب الدول الثلاث بوركينا فاسو ومالي والنيجر، نتيجة لتوتر العلاقات مع المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا "إيكواس"، عقب الانقلابات العسكرية التي شنها جيوش الدول علي السلطة بداية من مالي عام ٢٠٢٠ وبوركينا فاسو ٢٠٢٢م، وفى النيجر عام ٢٠٢٣.

ونتيجة لهذه الانقلابات، أصدرت الإيكواس قرارات ضد هذه الدول، بهدف وقف موجة الانقلابات خوفًا من اتساع لتشمل دول أخرى في غرب أفريقيا، مع الرجوع للنظام السابق.

وفرضت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، عقوبات رادعة علي مالي والنيجر وبوركينا فاسو وغينيا كوناكري دول أخري في المنطقة، وهددت المنظمة بإستخدام القوة إزاء الانقلابين في النيجر مع تعليق مشاركة الدول الثلاث في مؤسساتها.

وعلي غرار ذلك، تقف دول الساحل الثلاث ضد النفوذ الفرنسية التي تريد إسترجاع الأنظمة السابقة الذي يري شعوبهم بأن الإرث الاستعماري والنفوذ الفرنسي يسيطر علي مواردهم، واتخذت البلدان الثلاثة بطرد السفراء الفرنسيين وانقطاع العلاقات مع فرنسا.

في ظل ذلك دعمت السلطات الفرنسية والاتحاد الأفريقي قرارات الإيكواس، بهدف استعادة السلطات السابقة التي كانت تدعم نفوذ فرنسا في القارة.

فى ١٦ سبتمبر ٢٠٢٣، وقع قادة الأنظمة العسكرية الحاكمة في النيجر ومالي وبوركينا فاسو في باماكو، والذي بموجبه تتعهد الدول الثلاث بالمساعدة وتقديم الدعم لبعضها البعض، ضد أي تمرد أو عدوان خارجي، ويأتي القرار علي غرار العقوبات التي فرضتها مجموعة الإيكواس ضدد الانقلابات العسكرية الأخيرة في تلك الدول.

دوافع الأنسحاب

صراع النفوذ بين روسيا وفرنسا في أفريقيا يتجلى في تنافسهما على تأسيس علاقات استراتيجية واقتصادية في المنطقة.

تعتبر أفريقيا قارة ذات أهمية استراتيجية للدول العالمية، حيث تحتوي على موارد طبيعية غنية وتشهد نمواً اقتصادياً متسارعاً.

روسيا تسعى لتعزيز تواجدها في أفريقيا كجزء من سياستها الخارجية الرامية لاستعادة تأثيرها العالمي بعد الانتهاء من فترة الحرب الباردة، تنشط موسكو في توسيع حضورها العسكري والاقتصادي في القارة، من خلال توقيع اتفاقيات عسكرية وترسيخ علاقات تجارية واقتصادية.

من جهتها، تحاول فرنسا الحفاظ على نفوذها السابق في أفريقيا، خاصة في الدول التي كانت مستعمرة فرنسية سابقًا، تستخدم فرنسا لغة القوة الناعمة، من خلال توفير الدعم العسكري والتنموي للدول الأفريقية، وأيضًا من خلال الحفاظ على قواعدها العسكرية في بعض الدول.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الانسحاب الذي قامت به بعض دول الساحل من الإيكواس (التكتل الاقتصادي لدول غرب إفريقيا) يرتبط بصراع النفوذ بين روسيا وفرنسا، بعض هذه الدول اتخذت قراراً بالانسحاب من الإيكواس بعدما تعاطت مع روسيا واستفادت من عروضها للتعاون العسكري والاقتصادي، هذا يعكس تحولاً في الالتزامات الإقليمية لهذه الدول ورغبتها في تنويع الشركاء الدوليين واستغلال الفرص المتاحة.

رؤية صراع النفوذ بين روسيا وفرنسا

صراع النفوذ بين روسيا وفرنسا في أفريقيا يعكس المنافسة العالمية على المصالح الاستراتيجية والاقتصادية في القارة الأفريقية، ومع استمرار توسع الدور الروسي والفرنسي في المنطقة، سيظل هذا الصراع أحد المحاور الهامة للسياسة الدولية في القارة.

بالنظر إلى بعض الأمثلة المحددة، يمكن رؤية صراع النفوذ بين روسيا وفرنسا في أفريقيا بشكل واضح، على سبيل المثال، في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تواصل روسيا تعزيز علاقاتها الاقتصادية والعسكرية مع الحكومة المركزية، في حين أن فرنسا تحاول بناء شراكات مع فصائل متمردة وقوى سياسية منافسة، يظهر ذلك من خلال التدخلات المكثفة للجانبين في الأزمة السياسية والأمنية في الكونغو الديمقراطية.

كما يمكن الرأي في مدغشقر حيث تتنافس روسيا وفرنسا على تأسيس علاقات قوية في قطاع التنمية الاقتصادية والزراعة وتوريد المواد الخام.

تستخدم روسيا شركاتها العملاقة في مجال التعدين والنفط والغاز لتعزيز حضورها في المنطقة، بينما تستخدم فرنسا شركاتها العاملة في قطاع الزراعة والبنية التحتية لتعزيز تأثيرها الاقتصادي.

من المهم أيضًا التنويه إلى أن صراع النفوذ بين روسيا وفرنسا في أفريقيا ليس محصوراً في جوانب السياسة والاقتصاد فحسب، بل يمتد أيضًا إلى المجال العسكري، على سبيل المثال، تعتبر روسيا شريكًا استراتيجيًا لدولة

السودان وتوفر لها الدعم العسكري، في حين تُعَزِّز فرنسا تواجدها في منطقة الساحل الإفريقي من خلال عملياتها العسكرية ووجود قواعدها العسكرية.

بشكل عام، يُظهِر صراع النفوذ بين روسيا وفرنسا في أفريقيا الحاجة إلى فهم العديد من العوامل المتداخلة التي تشكل سياسة الدولتين تجاه القارة، تشمل هذه العوامل الاقتصاد والشراكات الاستراتيجية والعوامل الجيوسياسية والتاريخية والثقافية. من المرجح أن يستمر صراع النفوذ بين هاتين الدولتين في الوقت المقبل، مع التطورات المستقبلية في القارة الأفريقية وزيادة تنافس القوى العالمية الأخرى.

في الآونة الأخيرة، شهدت دول الساحل الإفريقية انسحابًا جماعيًا من المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا "الإكواس"، وقد تم ربط هذا الانسحاب بتصاعد النفوذ الروسي في المنطقة و إنحسار النفوذ الفرنسي بالمقابل ، والذي يتسبب في تأثيرات سياسية واقتصادية كبيرة على الدول المعنية.

التدخل الروسي وتأثيره علي الإيكواس

يعود سبب انسحاب دول الساحل من الإيكواس إلى العديد من العوامل المتراكمة، أحد هذه العوامل هو التأثير الروسي الذي أصبح يتوسع في القارة الإفريقية بشكل متزايد.

فمنذ العقود الأخيرة، زادت روسيا من تعاونهما في مجال الأمن والتجارة والتنمية في العديد من الدول الأفريقية، بما في ذلك دول الساحل، يرى البعض أن هذا التوسع الروسي يمثل تهديدًا للنفوذ الغربي في المنطقة، ولا سيما النفوذ الأمريكي والأوروبي.

علاوة على ذلك، تعتبر الدول الساحلية منطقة استراتيجية بالنسبة للقوى العالمية، نظرًا لموقعها الجغرافي وثرواتها الطبيعية المهمة، تأخذ روسيا وفرنسا مكانهما بين الفاعلين الرئيسيين الذين يسعون لتعزيز تواجدهما في المنطقة الإفريقية، وبالتالي تنمية النفوذ السياسي والاقتصادي لكل منهما على حده.

من الناحية السياسية، ينظر إلى انسحاب دول الساحل من الإكواس كتصعيد للتوترات السياسية بين القوى الإقليمية. وهذا قد يؤدي إلى تشتت الجهود المشتركة في التنمية والتكامل الاقتصادي، مما يعرقل تحقيق الاستقرار والتقدم في المنطقة، علاوة على ذلك، قد تؤثر هذه الخطوة على قدرة الإيكواس على مواجهة التحديات الأمنية والإنسانية، مثل الإرهاب والهجرة غير الشرعية وأزمة المهاجرين.

من ناحية الاقتصادية، قد يؤدي انسحاب الدول الساحلية من الإكواس إلى تقليص فرص التجارة والاستثمار في المنطقة. فالإكواس تعد منطقة اقتصادية مهمة، حيث تضم سوقًا مشتركة وتعاون تجاري ومفاوضات تخص الاتحاد الجمركي والتكامل الاقتصادي، وبالتالي، قد تتأثر التجارة الحرة والاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول الساحلية بشكل سلبي، ما يؤثر على نمو الاقتصاد في المنطقة.

بما أن عدة دول ساحلية قد انسحبت من الإيكواس، فإنه من المهم أن تسعى الدول الأعضاء المتبقية في المجموعة إلى إصلاحات هيكلية وسياسية لتعزيز التكامل الاقتصادي والسياسي، يجب أن تعمل هذه الدول على إيجاد آليات للتعاون المستدام وتعزيز الحوار مع الدول المنسحبة، بهدف تحقيق الاستقرار في المنطقة.

باختصار، يتعين على دول الساحل أن تواجه تحديات الصراع الروسي الفرنسي في المنطقة بشكل أكثر فاعلية من منطلق مصالح هذه الدول أولاً ، وأن تعمل على استكمال عملية التكامل الاقتصادي والسياسي في إطار تعاون دولي، إن الاستقرار والتنمية المستدامة في دول الساحل لا يمكن تحقيقها إلا من خلال العمل المشترك والتضامن بين الدول الأعضاء في المنطقة ومع الشركاء الدوليين.

سيناريوهات المحتملة بعد انسحاب أكبر دول في الإيكواس؟

تواجه الإيكواس تحديات عديدة أخيرها انسحاب دولتا بوركينافاسو ومالي والنيجر، الدول الأكثر تأثيرًا اقتصاديًا وسياسيًا في منطقة غرب أفريقيا، يأتي ذلك أدراك النخبة العسكرية الجديدة الدور الفرنسي الذي يلعبه في تحريض قادة ايكواس ضد بعض دل حزام الانقلابات.

بعد قرار الانسحاب من الإيكواس، فنجد احتمالية انهيار وتفكك المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، تحديدًا ان خروج أثقل الدول في منطقة غرب أفريقيا سيعطي الفرصة لدول أخري تتعاون مع دول الساحل.

فنجد أمام سيناريوهات محتملة

السيناريو الأول

انسحاب دولتا مالي وبوركينا فاسو والنيجر من المجموعة الاقتصادية دول غرب أفريقيا بعد ٤٠ عامًا، يزيد تمكين التحالف الساحل الجديد المعروف باسم "الاتحاد الكونفدرالي الموحد للدول الأفريقية"، بدعم صيني روسي مع احتمالية انضمام غينيا كوناكري وتشاد وتوغو وبنين، بعد التوترات مع فرنسا.

السيناريو الثاني

نفوذ دول الساحل في السيطرة المنطقة بدعم روسي ، مع تشكيل قوات عسكرية مشتركة، واقتصادي واجتماعي، وضع مواثيق تتوافق مع الشارع الغربي في المنطقة واعطاء فرصة للدول الاخري التي تتفق جغرافيًا وسياسًا واجتماعيًا مع اهداف التحالف، كل ذلك سيجعل النفوذ الفرنسي في تراجع مع تقوية الإيكواس وتعويض تلك الدول.